



**ANNUAL
MEETINGS**
2022 | WASHINGTON DC
INTERNATIONAL MONETARY FUND
WORLD BANK GROUP

October 14, 2022 (A)

Address by **KRISTALINA GEORGIEVA**,
Chair of the Executive Board and
Managing Director of the International Monetary Fund,
to the Board of Governors of the Fund
at the Joint Annual Discussions

الكلمة المعدة للإلقاء

دور الصندوق في عالم أكثر عرضة للصدمات

السيدة كريستالينا غورغييفا، المدير العام لصندوق النقد الدولي

الجلسة العامة للاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ١٤ أكتوبر ٢٠٢٢

شكرا على تعليقاتك، أستاذ عبد الله. وأنا أتطلع كثيرا لاستضافة مصر مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي (COP27) في الشهر القادم. ويسرني للغاية رؤية الكثير من الزملاء والأصدقاء حاضرين شخصيا للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات. كتب أحد المؤسسين الأوائل للصندوق، جون مينارد كينز، أن أفضل الاقتصاديين: "يُدرسون الحاضر في ضوء الماضي لأغراض المستقبل".

ومن الملائم في هذا المنعطف الحرج أن نطبق هذا الإطار على ظروفنا اليوم - بدءا من ضوء الماضي القريب.

الماضي

منذ اجتمعنا آخر مرة بالحضور الشخصي، شهد العالم حالة من الجيوش الاستثنائي. جائحة وحرب ومعدلات تضخم قياسية تدفع إلى أزمة في تكلفة المعيشة.

وبالنسبة لصناع السياسات، كانت الجائحة تعني القيام بتحريك استثنائي لحماية الأسر والشركات من أسوأ التداعيات. وكان هذا ضروريا، ولكنه أسفر في الوقت نفسه عن إنفاق إضافي وصل إلى ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم في الثمانية عشر شهرا الأولى من الجائحة.

وإذ جاءت الأزمة تلو الأزمة، واجه الكثير من البلدان الأعضاء انخفاضا حادا في هوامش الأمان المتاحة وزيادة في الضغوط الخارجية. وبادر الصندوق بمد يد العون - والواقع أنه قام بذلك من خلال استجابة غير مسبوق: تمويل جديد بقيمة ٢٦٠ مليار دولار إلى ٩٣ اقتصادا تم تقديمه بسرعة قياسية منذ جائحة كوفيد-١٩ فقط. ومنذ الغزو الروسي لأوكرانيا، دعمنا ١٦ بلدا بما يقرب من ٩٠ مليار دولار -- وأعربت ٢٨ بلدا أخرى عن اهتمامها بالحصول على دعم من الصندوق. وجاء ذلك علاوة على التوزيع التاريخي لحقوق السحب الخاصة الذي أجري في العام الماضي بقيمة ٦٥٠ مليار دولار.

وفي الوقت الذي كانت البلدان تعالج فيه التحديات الآنية والملحة، كانت مواطن الضعف مستمرة في التراكم.

وساهمت الاختلالات بين العرض والطلب، والدعم الذي قدمته السياسات إبان الجائحة، والغزو الروسي لأوكرانيا إلى ضغوط تضخمية حادة. وبلغت الديون السيادية مستوى مرتفعا قياسيا في عام ٢٠٢٠ ولا يزال من المتوقع أن تبلغ ٩١٪ من إجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم هذا العام، بينما دفعت السياسة النقدية التيسيرية الأسعار إلى الارتفاع بالنسبة للأصول ذات المخاطر الأكبر.

إن ما نمر به الآن هو تحول جذري - من فترة استقرار نسبي، وأسعار فائدة منخفضة، وتضخم منخفض إلى فترة من أسعار الفائدة المرتفعة، والتضخم المرتفع، ومستوى أعلى بكثير من عدم اليقين. ويأتي هذا في الوقت الذي يزداد فيه تواتر الكوارث المناخية بدرجة كبيرة وأكثر حدة، وتؤدي التوترات الجغرافية-السياسية إلى جعل التعاون العالمي أصعب بكثير.

إننا ندخل **منطقة خطر جديدة** - عالم أكثر تشرذما، وأكثر هشاشة، وأكثر عرضة للصدمات يمكن أن يُخرج البلدان سريعا عن المسار الصحيح - وغالبا دون خطأ من جانبها.

وبعد خوض تحديات استثنائية على مدار العامين ونصف العام الماضيين، فإن المزيد من التحديات لا يزال في انتظارنا. فمن المرجح بالفعل أن يكون المسار في الفترة المقبلة صعبا بالمثل، إن لم يكن أصعب.

الحاضر

وننتقل إلى الحاضر، حيث تشير توقعات الصندوق إلى نمو عالمي قدره ٢,٧٪ في العام القادم، وهو رابع تخفيض للتوقعات في غضون ١٢ شهرا، وهناك احتمال نسبته ٤:١ بأن يهبط إلى أقل من ٢٪. وفي كثير من الاقتصادات كانت الأسواق شديدة التقلب، ومخاطر الركود متزايدة.

وأكبر تحدٍ آني هو تخفيض التضخم. ونرى الآن البنوك المركزية تعمل على تشديد السياسة النقدية بسرعة، مع تركيز بالغ على استعادة استقرار الأسعار. وهذا هو التصرف الصحيح، ولكنه سيأتي بتكلفة مؤلمة: فالنمو سيتباطأ والبطالة سترتفع مع الزيادة المطردة في التشديد النقدي.

وتعد صياغة سياسة المالية العامة الملائمة أمرا أساسيا. ويجب إعطاء الأولوية لحماية الأسر الضعيفة باستخدام تدابير موجهة للتخفيف من أثر تزايد أسعار الغذاء والوقود.

وفي الوقت ذاته، يجب أن تعمل سياسة المالية العامة، مع السياسة النقدية وليس في اتجاه مضاد لها. ولتجنب إذكاء التضخم، يجب مقابلة أي إنفاق جديد بوفورات أو إيرادات جديدة.

والحاجة إلى إعادة بناء هوامش الأمان وخفض الديون تجعل أهمية ذلك مضاعفة. فقد أوضحت لنا الجائحة بجلاء سبب أهمية الحيز المالي ومدى ضرورة معالجة مواطن الضعف القائمة من الأصل.

وإذ يحدد صناع السياسات التوازن الصحيح بين التدابير النقدية والمالية، يجب عليهم مراقبة الضغوط في القطاع المالي عن كثب. وهنا، يتعين على السياسة الاحترازية الكلية أن تؤمّن الوقاية من فشل المؤسسات النظامية، باستخدام أدوات مختارة لمعالجة جيوب المخاطر المرتفعة بين المؤسسات المالية غير المصرفية وأسواق الائتمان.

وليس أمام صناع السياسات إلا مسار ضيق يسرون فيه - ولا مجال للزلل. فإذا زلت الخطى، يمكن أن تتحول تحديات الحاضر إلى مشكلات أسوأ - نمو منخفض لفترة ممتدة أو تضخم عميق الجذور أو حتى أزمات دين سيادي تقترن بمخاطر العدوى.

ومن ناحية أخرى، فإن اتباع حزمة سياسات معاييرة بدقة من شأنه أن يؤدي - مع الوقت - إلى نمو أكثر دواما، وأسعار أكثر استقرارا، ومالية عامة أكثر قوة. والأكثر من ذلك أننا يمكن أن نرى بزوغ اقتصادات أكثر صلابة، وأفضل استعدادا لمواكبة الصدمات.

المستقبل

وبينما نتطلع إلى المستقبل، يمكننا اجتناب أسوأ العواقب بالاقتيارات السليمة.

وهي تبدأ **بذهنية أكثر اعتمادا على المنهج الاستباقي الوقائي** لبناء الصلابة في عالم أكثر عرضة للصدمات. وهناك ثلاث ركائز للصلابة: **صلابة الاقتصادات، وصلابة الأفراد، وصلابة الكوكب.**

أولا، **صلابة الاقتصادات:**

ففي الوقت الذي تتزايد فيه المخاطر، يجب أن نعمل على **تدعيم أساسيات الاقتصاد.**

نبدأ بأطر المالية العامة الموثوقة للمدى المتوسط.

لماذا؟ لأن إرساء سياسة المالية العامة على مجموعة صلبة من القواعد يساعد على ضمان آفاق يمكن التنبؤ بها بصورة أكبر، ويعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي. والأهم من ذلك أن الأطر الموثوقة تبني ثقة المستثمرين التي تساعد الحكومات في الحفاظ على خطط الإنفاق الضرورية والوصول بديونها إلى الاستقرار دون مشقة النقشف الحاد.

وبعض البلدان تواجه بالفعل مشكلات دين حادة.

فأكثر من ٦٠٪ من البلدان منخفضة الدخل وأكثر من ٢٥٪ من الأسواق الصاعدة أما تعاني بالفعل من المديونية الحرجة أو هي مهددة ببلوغها. ولن يزداد هذا الوضع إلا سوءا إذا زاد ارتفاع أسعار الفائدة، وأصبح الدولار أكثر قوة، وزادت تدفقات رأس المال الخارجة.

إن الحاجة ماسة لآلية فعالة لتسوية الديون. وعلى وجه الخصوص، ينبغي توسيع نطاق "الإطار المشترك"، ويجب على كل الدائنين - سواء السياديون أو المنتمون للقطاع الخاص - أن يتحملوا نصيبهم العادل من المسؤولية. فالبديل هو المخاطرة بأزمات مديونية غير منظمة من شأنها إلحاق الضرر بجميع الأطراف.

وبالطبع، فإن الوقاية خير من العلاج.

وسيساعد تحسين شفافية الدين وتعزيز الحوكمة على تجنب مواقف المديونية الحرجة، وهو ما سيساعد على تحقيقه أيضا وجود نظام لتحديد المخاطر مبكرا. وعلى الصعيدين، يعمل الصندوق بنشاط على تكثيف الجهود لدعم بلداننا الأعضاء.

وبهذه الطريقة، نطبق بالفعل **منهج أكثر استباقية.**

وأثناء الجائحة، رأينا إقراضنا الوقائي وقد بلغ ١٤١ مليار دولار - وهو مثال واضح يثبت أن التكبير بالحصول على الدعم من الصندوق يمكن أن يساعد في الحفاظ على السيولة والتكيف السلس.

وعشية هذه الاجتماعات، اتفقنا على نافذة تمويلية جديدة لمواجهة صدمة الغذاء لتوفير تمويل إضافي من الصندوق للبلدان الأشد تضررا من أزمة الغذاء العالمية.

وفي خطوات داعمة أخرى، ساعد التوزيع التاريخي لحقوق السحب الخاصة في العام الماضي على تعزيز الاحتياطات عبر كل البلدان الأعضاء. وتستمر على قدم وساق عمليات إعادة توجيه بعض حقوق السحب الخاصة الموزعة.

مثل هذه التدابير تكتسب أهمية بالغة، ولكنها لا تكفي. فيجب القيام بما هو أكثر من ذلك - وهو ما يقودني إلى مسألة **صلابة الأفراد**.

لقد أدت الجائحة إلى تسارع وتيرة التحول إلى الاقتصاد الرقمي والمعرفي التي تقود الإنتاجية والرخاء في القرن الواحد والعشرين.

ويمثل الاستثمار في كل جوانب رأس المال البشري أولوية لكل بلداننا الأعضاء - من الصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي إلى الإصلاحات التي تعزز المساواة وتتيح فرص الوصول إلى التكنولوجيا.

وهنا أيضا، يواجه صناع السياسات تحديا أساسيا. وهنا أيضا، يكثف الصندوق جهوده.

ونحن نعمل بالفعل على تقديم استراتيجيات جديدة تتعلق بالفجوات الجنسانية والصراع وإدماجها في العمل الذي نقوم به. ونبذل جهودا موازية في مجال التكنولوجيا المالية لتسخير إمكانات المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية للبنوك المركزية.

وستكون لهذه التدابير الاستباقية والوقائية عائدات هائلة. فالأفراد المتعلمون الأصحاء ذوو الصلات الواسعة لا يتكيفون ويزدهرون وحسب في الصناعات الجديدة - بل يمكنهم التأقلم أيضا مع الصدمات، كالتي تتسبب فيها الأزمة المناخية.

ويقودني هذا إلى أهمية صلابة الكوكب.

فتغير المناخ يزيد بالفعل من تعقيد التحديات الحالية - إذ يقوض الأمن الغذائي ويُحدِّث انقطاعات في سلاسل الإمداد، ويعرض البنية التحتية الضرورية للخطر.

وتوضح أبحاث الصندوق أن التحول الأخضر، إذا ما تم بصورة صحيحة وتم الآن، ستكون التعامل مع تكاليفه ممكنا. أما التأخر فسيكون معناه تكاليف أكبر وضررا بالغا يلحق بالاستقرار المالي-الكلبي -- ورفاهية الأفراد.

وهنا أيضا، يكثف الصندوق جهوده، فيدعم سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف معه، والتحول نحو انبعاثات صفرية صافية - ويقوم بتسخير كل أدواته، سواء الإقراضية أو غير الإقراضية. وفي هذا المجال بالغ الأهمية، يسرني إبلاغكم بأن "الصندوق الاستثماري للصلابة والاستدامة" أصبح الآن جاهزا للتشغيل، وأنه تم بالفعل وضع اتفاقات على مستوى الخبراء مع كل من **بربادوس وكوستاريكا ورواندا**، إلى جانب طلبات أكثر بكثير في الطريق.

وبفضل سخاء بلداننا الأعضاء، نحقق تقدماً جيداً في تحويل أكثر من ٤٠ مليار دولار من تعهدات التمويل إلى مساهمات فعلية. ونظراً للطلب القوي على هذا التسهيل الجديد، أطلب إلى البلدان ذات الاقتصادات الأقوى أن تقوم بأكثر من ذلك.
وآتي الآن إلى نهاية كلمتي.

إن الصندوق منذ تأسيسه في حالة تكيف مستمر مع عالم متغير.

وفي كل منعطف حرج، كان أسلافنا يتطلعون إلى الأمام ويتساءلون: هل نملك الأدوات الملائمة والموارد الملائمة للعالم الذي نعيش فيه؟

وهذه نقطة تحول أخرى ويجب علينا أن نسأل أنفسنا السؤال نفسه. والعثور على الإجابة الصحيحة يعني **استكشاف كل الخيارات** لضمان قدرتنا على الوقوف إلى جانب بلداننا الأعضاء – مالكين للتمويل الكافي وبصورة ملائمة للغرض.

وهنا، أود الإشادة بأعظم أصل لدى الصندوق: **موظفوه بصلابتهم المدهشة وعملهم الدؤوب**، كما أتوجه بالشكر إلى مجلسنا التنفيذي وكل أعضاء الصندوق على الدعم المستمر.

لقد أثبتتم أن قوى التشرذم مهما عملت على تفريقنا، تبقى مؤسستا بریتون وودز مظلة تجمعنا: **١٩٠ بلداً تتعاون معاً** لمعالجة القضايا التي تهمننا جميعاً. كل يوم.

وإنني أتطلع إلى استمرار دعمكم وتضامنكم؛ فنحن، معاً، نعتنق روح الفكر الذي جاء به كينز لبناء عالم أكثر صلابة للجميع – وصندوق نقد دولي للمستقبل.